(٢)

على هامش تفجيرات شرم الشيخ:

التضامن العربي لمواجهة الإرهـــاب

من الواضح أن المنطقة العربية كلها تواجه مخاطر الإرهاب من الخليج حتى المحيط بدرجات متفاوتة. ورغم تبلور قواعد القانون الدولى لمقاومة الإرهاب، وظهور قواعد القانون الدولي العربي لنفس الغرض، بل والتزام الدول العربية بمقاومة الإرهاب وفق أحكام الاتفاقية العربية والاتفاقية الإسلامية والاتفاقية الخليجية، فضلاً عن التزام الدول العربية الأفريقية بالاتفاقية الأفريقية لمقاومة الإرهاب.

فإذا كانت الدول العربية وبقية دول العالم ملتزمة بتنفيذ أحكام القانون الدولي لمكافحة الإرهاب. فلماذا يضرب الإرهاب المناطق العربية بذرائع مختلفة، ويدفع الأبرياء من الوطنيين والأجانب ثمن هذه الحماقات؟

وبصرف النظر عن جوانب التمايز بين مسارح الإرهاب في المنطقة والعالم، فالثابت أن التعاون الدولى لمكافحة الإرهاب في هذه المسارح جميعاً يقع على كاهل دول العالم جميعاً، ويقطع بأن عالمية الظاهرة الإرهابية تتطلب عالمية في المعالجة والتصدى. ومن هذه الزاوية، فإن الاقتناع كامل بأن كل دول العالم يجب أن تشترك في صناعة القرار الخاص بمكافحة الإرهاب عبر مؤتمر دولى يشارك فيه الجميع، ولم يعد ممكناً مكافحة الإرهاب عن طريق كشوف للمنظمات الإرهابية التي تعدها وزارة الخارجية الأمريكية لا تقبل المناقشة، كما أن العمل في إطار مؤتمر دولي لا يعني بالضرورة تحول النظام الدولي من القطبية الأحادية إلى تعدد الأقطاب، ولكن تركيز واشنطن على قضية الإرهاب في الداخل والخارج تجعل من الصعب على واشنطن العمل بحسن نية وعزيمة صادقة على مقاومة جادة للإرهاب.

فقد أثارت التفجيرات الإرهابية في مدينة شرم الشيخ في ذروة الموسم الصيفي السياحي العديد من الأسئلة التي تتطلب إجابات واضحة حتى نحدد دلالة هذه التفجيرات، وكيفية مواجهتها.

السؤال الأول: ما هي العلاقة بين حوادث الإرهاب السابقة في مصر وهذه التفجيرات؟ وهل تعد هذه التفجيرات استثناءاً للإرهاب الذي توقف؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، لماذا تجدد الإرهاب ولماذا الآن؟ ولماذا أختار شرم الشيخ مسرحاً له هذه المرة؟

للإجابة على هذا السؤال يتعين الإشارة إلى عدد من الأمور: أولها، أن هناك منظمتين أعلنتا مسئوليتهما عن هذه التفجيرات، منظمة القاعدة في بلاد الشام والكنانة لكي تعطى الانطباع بأن تفجيرات دمشق هي جزء من حملة شاملة انضمت إليها مصر بعد تفجيرات سوريا. أما المنظمة الأخرى التي أدعت المسئولية فهي تنظيم الجهاد، الذي قال في بيانه أنه يعود إلى نشاطه بعد طول رقاد. وإذا صح أن القاعدة هي الفاعل، فإن المنفذين قد لا يكونون بالضرورة مصريين، ويعزز ذلك أن السيارات المستخدمة في التفجير تحمل لوحات جمرك طابا، وتلك مرحلة جديدة من الإرهاب تتصل بشبكة القاعدة العالمية، كما أنها مرحلة لا تشارك فيها المنظمات المصرية، التي أعلنت توبتها وراجعت موقفها بعد ظهور عدد كبير من العوامل جعلت أنشطتها محل نقد شديد من الرأى العام المصري. أما إذا صح أن منظمة الجهاد المصرية هي التي استأنفت أنشطتها الإرهابية، فإن ذلك لا يحول دون الاعتقاد بالاتصال بين شبكة القاعدة والإرهاب المحلى. ولكن هذا الافتراض له مخاطره، كما أن الافتراض بأن القاعدة هي الفاعل يؤدى إلى رجحان النظرية الأمريكية التي تجعل القاعدة في طرف والولايات المتحدة ووراءها العالم في الطرف الآخر. ومعنى ذلك أن تلغى مصر تلك المسافة التي احتفظت بها في موقفها من الإرهاب بينها وبين الموقف الأمريكى، كما يعني أن مصر سوف تشهد مرحلة قاسية من الإرهاب الدولى المباشر، مما يتطلب التفكير في طريقة مواجهة هذا النوع من الإرهاب، خاصة وأن التحالف مع الولايات المتحدة في الوقت الذي تمارس فيه واشنطن سياسات مستفزة في المنطقة، سوف يجلب المزيد من المتاعب المضافة إلى هذا الإرهاب، ويقدم له الذريعة لعمله.

السؤال الثاني: ما هي العلاقة بين تفجيرات شرم الشيخ وتفجيرات طابا، وبين شرم الشيخ وتفجيرات لندن؟

أعلن الرئيس مبارك خلال تفقده لأثار الدمار في شرم الشيخ أن الإرهاب لا يتجزأ ، وأن العلاقة بين تفجيرات شرم الشيخ ولندن علاقة وثيقة ، بينما لم يستبعد وزير الداخلية المصري وجود رابطة بين تفجيرات طابا وشرم الشيخ دون أن يوضح هذه الرابطة. ونحن نعتقد أن علاقة تفجيرات طابا بشرم الشيخ تتلخص في أنهما يقعان في سيناء، وأن سيناء تتعرض لمخاطر وجس نبض من جانب إسرائيل، حيث يجب أن نستعيد بهذه المناسبة قتل إسرائيل ثلاثة من جنود الأمن المركزى المصري برصاص دبابات الجيش الإسرائيلى، ورفض إسرائيل الإعتذار، بل تأكيد شارون على أن الجيش الإسرائيلى أدى واجبه إزاء قيام هؤلاء الجنود بتهريب الأسلحة عبر الأنفاق إلى المقاومة الفلسطينية، ورغم أن التصرف الإسرائيلى يعتبر اعتداءً واضحا على الأراضى المصرية، حتى لو كان الجنود المصريون يقومون - جدلاً – بتهريب الأسلحة، خاصة وأنهم يعملون في إطار أجهزة الدولة الرسمية. كما رفض شارون بحدة مطالبة أهالى الضحايا بأن تدفع لهم إسرائيل تعويضاً.

ومن أمثلة جس النبض أيضاً قيام إسرائيل بخطف ستة من الشباب المصريين في سيناء، ومقايضتهم بالجاسوس عزام عزام، الذي رفضت مصر كل الضغوط الرامية إلى قطع مدة عقوبته في مصر.

وإذا كان الإرهاب ظاهرة عالمية، فإنه لا مفر من التسليم بتوطن الظاهرة الإرهابية، بعبارة أخرى، فإن الطابع العالمى الواضح لصناعة الإرهاب له أسباب وظروف عالمية، كما ان له أسباباً وظروفاً داخلية. ومعنى ذلك أن الإرهاب الذي ضرب شرم الشيخ يختلف من هذه الزاوية عن الإرهاب الذي ضرب لندن.

فإذا كان العمل الإرهابى يهدف إلى إرغام الدولة على مواقف أو سياسات معينة، فإن الدولة هي التي تقرر مدى ملائمة سياساتها لمصالح شعبها، فتكون الأضرار المترتبة على الأعمال الإرهابية الضاغطة لتغيير هذه السياسات ثمناً وتضحية في سبيل هذا القرار. وتطبيقاً لذلك، فإن المنظمات الإرهابية التي ضربت لندن قد حاولت أن تضرب معها صورة الإسلام والمسلمين، وأن تثير المخاوف من الأقليات الإسلامية في أوروبا ، مما دفع توماس فريدمان إلى التأكيد عشية تفجيرات لندن على أن الأقليات الإسلامية قد أصبحت خطراً يهدد مجتمعات الدول الغربية، وأن الحل الأمثل هو ترحيلهم إلى مواطنهم الأصلية، وتحمل

دول الأصل لمسئوليتهم. كذلك أدى إرهاب لندن إلى جسر الفجوة القليلة بين بريطانيا والولايات المتحدة في قضية الإرهاب، حيث أنشأ لبريطانيا ملفاً إرهابياً خاصاً بها عليها أن تواجهه، وأن ترجو الولايات المتحدة مساندتها في ذلك بعد أن كان بلير متهماً بربط بريطانيا بالقاطرة الامريكية دون وجود مصلحة بريطانية مستقلة وواضحة. صحيح أن هناك معارضة واسعة للسياسات البريطانية في العراق وفلسطين، إلا أن هذه المعارضة لا يجوز أن تبرر هذه الأعمال الإجرامية، كما أنها ليست حلاً لمشكلة التأثير على السياسات البريطانية، كما لا يجدى القول بأن بريطانيا قد احترقت أصابعها بالنار التي لعبت بها، أي إيواء الإرهابيين من الدول الأخرى بحجة حماية حقوق الإنسان، التي أنكرت عليهم في أوطانهم. أما في شرم الشيخ فلم يكن للإرهاب مطالب إلا أن يقضى على أرزاق الناس، وأن يروع الآمنين من السياح والعاملين، وأن ينزل بمصر أضراراً فادحة في أبنائها واقتصادها وسمعتها وأمنها، خاصة وأن شرم الشيخ مدينة السلام كانت عاصمة مصر الدبلوماسية، وملتقى زعماء العالم.

وأخيراً، فإن وقوع الإرهاب في طابا وشرم الشيخ لا يمكن أن يكون أمراً عادياً في سياق التحليل الهادئ للسياسات الهادفة إلى مقاومة الإرهاب.